التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المصرفية

الدكتور بهوري نبيل
جامعة خميس مليانة - الجزائر

لا تزال ظاهرة العولمة تثير الكثير من الجدل والنقاش، حتى أصبحت تعتبر شبه توأم مع النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة في ظل ما يسمى بالعولمة المصرفية التي تعتبر جزء من العولمة، فاتخذت هي الأخرى أبعاد وتطلعات جديدة جعلت الجهاز المصرفي يعرف تحولات سريعة غير مسبوقة، في حين يعتبر الجهاز المصرفي أداة فعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من بلدان العالم والذي يتكون من البنوك التقليدية بمختلف أنواعها وأشكالها والبنوك الإسلامية.

زاد اهتمام الدول الغربية بموضوع البنوك الإسلامية وذلك من خلال إنشاء فروع لها في بنوكها تطبق أساليب التمويل الإسلامية وكذا إقامة علاقات مشتركة لها مع بنوك إسلامية في الدول الإسلامية، وتقوم بتسويق أدوات الاستثمار الإسلامية، كما تقوم هذه الدول الغربية بالاستجابة لطلبات عملائها المسلمين نظرا لتوسع الزبائن المحتملين الراغبين لهذا النوع من التمويل.

واهتمام مؤسسات دولية بالبنوك الإسلامية كصندوق النقد الدولي الذي قام بإنشاء وتكوين وحدة بحثية تقوم بدراسة النموذج الإسلامي من خلال متابعة عمل البنوك الإسلامية. وما يلحظ أيضا انتشار البنوك الإسلامية عبر مختلف دول العالم، حيث أصبح لها طابع عالمي، جعل الباحثين والمفكرين يولون اهتماما خاصة وأنها أصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية حتى في الدول التي يهيمن على بنوكها التعامل بالربا كليا.

ويمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المصرفية؟ وما هي استراتيجيات مواجهتها؟

أولا: ماهية العولمة المصرفية

نشأة العولمة المصرفية: أدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما نجم عنها في تكاليف الاتصال والنقل إلى تزايد فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحدوث تغيرات في حجم ونوعية الإنتاج، الأمر الذي دفع بالدول إلى التفكير في فتح المجال لحرية تدفق رؤوس الأموال من أجل خلق تمويلات جديدة، لذلك سعت الدول إلى وضع أنظمة وإجراءات وسياسات تعمل على ضبط وتنظيم هذه التدفقات بالشكل الذي يعظم الاستفادة منها.

تعريف العولمة المالية: عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر[١].

أهداف العولمة المصرفية: تحقق العولمة المصرفية للبنوك التقليدية والإسلامية عدة أهداف نوجزها فيما يلي[٢]:

- زيادة القوة المالية تدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية، وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.
- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص تقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل والتكتل المصرفية، الاستفادة من التوافقية الزمانية المكانية، والاختلاف في الفروق الفردية بين المجتمعات البشرية في تقديم خدمات مصرفية متميزة أكثر إشباعا وفعالية.
- تحقيق فعالية غير محدودة في إعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح أنشطته: التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز، والمتابعة جماعية ارتقائية فعالة نشطة توفر كافة الإمكانيات والطاقات، تقضي على كافة نواحي الفاقد والمهدر غير المستغل، وفي الوقت ذاته دافعة ومحفزة على الابتكار والإبداع والتحسين المستمر، إلى جانب قدراتها على تحقيق المزيد من الولاء والانتماء للبنك، وبما يعنيه ذلك من القضاء على كافة صور الفاقد والضائع وغير المستغل، وكذلك سد كافة الثغرات التي قد يدخل منها الفساد، وبالتالي توفير نظام حمائي ووقائي سليم ضد أنواع عديدة من الأزمات[٣].
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة: أمن المعلومات، وأمن المنشآت، وأمن الأفراد، حيث لم يعد هناك مجال للخروج عن القواعد والأعراف الدولية الموحدة التي جعلت من النمطية معيارا للجودة الشاملة، وحد الإجراءات والمعاملات وإتمام المبادلات.
- التوافق السريع مع الأطر التنظيمية والإجرائية الدولية وحتمية الانصياع لها، والتكيف معها كفرضية بديهية للتواجد المصرفي في عصر الكونية المصرفية، ولعل في مقررات لجنة بازل ومقننات صندوق النقد الدولي،

---

١ Dominique Plihon , Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997,p68.

٢ محسن أحمد الحضيري، العولمة " مقدمة في فكر الاقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، مجموعة النيل العربية، ص ص218 -219.

٣ محسن أحمد الحضيري، العولمة " مقدمة في فكر الاقتصاد وإدارة عصر اللادولة "، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221.

والمنظمات المعنية المتصلة بنشاط البنوك مثل منظمات المحاسبة المراجعة والنظم الإدارية الدولية، ما يشير ويؤكد ذلك خاصة وأن عمليات:

- التنميط النشط والتوحيد الماسي للمصطلحات المصرفية المستخدمة محليا وعالميا.
- التقنين والتشريع الموحد للأنشطة المصرفية المستخدمة محليا وعالميا. ازدياد دور الأجهزة الإشرافية والرقابية، واستغلالية تبعيتها محليا ودوليا. وقد ساهم هذا في زيادة الاقتناع والاهتمام بعملية العولمة.

- توسيع نطاق التعامل، ونمو أسواق البنك وإتاحة الفرصة أمام البنك لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية كونية متكاملة قائمة على امتلاك البنك لمجموعة حزم تنافسية من المزايا قائمة على رفع إنتاجية الموارد المالية، ورفع إنتاجية الموارد البشرية، ورفع إنتاجية الانطباع الإيجابي عن البنك.
- ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون العولمة، بل إن إحداث المزيد من التكامل المصرفي أمر تفرضه العولمة المصرفية، وبالتالي تصبح العولمة سببا ونتيجة في الوقت ذاته، أي بمعنى آخر تصبح مصدرا للخير والشر في الوقت ذاته.

ثانيا: التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المصرفية واستراتيجيات مواجهتها

أهم التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بعض التحديات الواجب معالجتها لضمان قوة واستقرار هذه الصناعة وبحيث تصبح بمنأى عن الهزات والصدمات كتلك التي شهدتها الصناعة المصرفية التقليدية منذ عام ٢٠٠٨[١]:

- ضرورة توافر التقارب والتنسيق المشترك بين كافة الجهات الرقابية التي تتواجد فيها الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل المحافظة على استقرار هذه الصناعة. وهذا يتأتى من توحيد المعايير وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن المنطقة التي تعمل بها هذه الصناعة، وهذا من شأنه أن يقلل من عملية التفاوت في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية.
- العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

[١] إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات رقم 24، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2014، ص ص 37-38.

تحظى البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حال الحاجة إلى السيولة في حين لا تحظى البنوك الإسلامية بهذا التسهيل كما وأن البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون تقاضي أي عائد. وهذا الأمر يمكن أن يكون من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية وتكون المصارف غير قادرة على إدارة السيولة لديها.

ويذكر أن بعض الدول قد شرعت في مساعدة المصارف الإسلامية في إدارة السيولة عن طريق أسلوب المرابحة فعلى سبيل المثال إذا كان المصرف الإسلامي بحاجة لقرض من البنك المركزي، يقوم الأخير بشراء بضاعة بمقدار قيمة القرض عن طريق المرابحة وبيعها إلى البنك بهامش الربح على أن يأخذ تعهداً من قبل المزود بإعادة شراء البضاعة ويقوم البنك الإسلامي بإعادة بيع هذه البضاعة ويحصل على المبلغ المطلوب، كما ولنفرض أن بنك إسلامي لديه ١٠٠ مليون دولار ويرغب في إيداعها للبنك المركزي فيتم الاتفاق على قيام البنك الإسلامي بشراء البضاعة عن طريق المرابحة وبيعها إلى البنك المركزي بهامش ربح معين يكون عادة مساو إلى سعر فائدة الإيداع لدى البنك المركزي ثم يقوم البنك المركزي بإعادة بيعها إلى بائع البضاعة الأصلي.

تعتبر الصناعة المصرفية صناعة متغيرة ومتطورة وبالتالي تحتاج إلى كوارد مؤهلة للتعامل مع تطورات هذه الصناعة وتكون قادرة في نفس الوقت على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة، وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها المصارف الإسلامية ولبناء قدرات تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة. لذلك لا بد من إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وزيادة الاستثمار في العنصر البشري.

التوافق على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمور الشرعية، ضرورة توحيد المفاهيم المتعلقة بقضايا الشريعة حتى لا يكون هناك اختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية، خاصة عندما يكون هناك تداخل في بعض القضايا بين الدول، لذلك لابد من إيجاد التوافق والتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية التي تعمل بها الصناعة المصرفية لضمان الاتساق في التفسير على كافة القضايا التي تواجه الصناعة المصرفية.

الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة المصرفية

لقد أدت المتغيرات السابقة إلى السيطرة الكاملة على المؤسسات العاملة في الحقل المصرفي فكان لا بد من وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء المؤسسات في دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد برزت مجموعة من الخيارات الاستراتيجية والتي يمكن أن تساعد المصارف على مواجهة هذه التحديات والاستحقاقات، وأهم هذه الخيارات نذكر ما يلي:

ا. الصيرفة الشاملة:

هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات. كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[1]. إذا فهي بنوك تقوم بأعمال كل البنوك وبالتالي فهي غير متخصصة وتنوع خدماتها ومصادر تمويلها.

وبالتالي فإن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على التنويع "بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعني ألا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أوفي مجموعة من القطاعات، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تعتمد على ما يلي[2]:

- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية.
- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة.
- القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية.
- –توريق الأصول غير المتداولة.
- تقديم القروض الجماعية.
- المتاجرة بالعملة.
- تقديم كافة الاستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة.

ب. الاندماج والخصخصة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 19.
[2] عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية - نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، 1999، ص ص 89-91.

يعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي[1].

أما الخصخصة فالرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الإلكترونية... التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء. لذلك فإن الخصخصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، وأهداف خصخصة البنوك ما يلي:

- زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

ج. تنمية الموارد البشرية وتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها[2]:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية.
- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطي والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية.

[1] طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة،2001، ص05.
[2] عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت،1997، ص116.

- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

كما يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز استراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم:

- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الانترنت الدولية للإعلان عن البنك.
- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد.
- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.
- تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.
- مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

الخاتمة:

لم تعد العولمة المصرفية خيارا بديهيا بقدر ما أصبحت اتجاه إجباري، وتيار من المتمدد والامتداد المستمر، فهي طريق جديد لتحقيق عائد اقتصادي سريع ومرتفع، فاتساع نطاق السوق ليشمل كافة أنحاء وأرجاء العالم خير من الأسواق المحلية المتجزئة صغيرة الحجم.

هناك العديد من التغيرات أحدثتها العولمة المصرفية على البنوك الإسلامية، والسبل التي اتخذتها هذه الأخيرة لمواجهتها والمحافظة على استمراريتها وبقاءها. ويمكن القول بأن البنوك الإسلامية قد تواجه تحديات كبرى وهذا

ما قد يدفعها لتصحيح مساراتها وان تثابر لدراسة خيارات استراتيجية جديدة، كإعادة النظر في أساليب تمويلها والتقنيات المستعملة في ذلك، والاندماج مع بعضها البعض، الذي كان أهم أثار العولمة المصرفية، مع حفاظ البنوك الإسلامية على الطابع الإسلامي أي العمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ولعل مختلف الاستراتيجيات التي خططت لها البنوك الإسلامية في عصر لا يبقى فيه سوى الأقوى، لربما قد تنتج نموذجا رائدا يكون أكثر مرونة وشفافية مع الوضع الراهن، وخاصة وأنها لا تتعامل بالفوائد الربوية التي تعتبر من أهم الفوارق الموجودة بينها وبين البنوك.

لقد أصبح الغرب يتناغم مع النظام المالي الإسلامي ليس حبا في الإسلام، ولكن رغبة في معالجاته وسياساته الناجحة، وبمناسبة النظر في الفكر الإسلامي، فإن المفكرين الاقتصاديين وبعض القادة الغربيين يرشحون الاقتصاد الإسلامي بما يملك من أدوات معقولة إلى المشاركة في معالجة هذه الأزمة المالية، وقد رأينا كيف أن الاقتصاديين في الغرب بدؤوا في طرح البديل الإسلامي وفتح بعض المؤسسات المالية الإسلامية، وأن بإمكانها أن تعالج أو تسهم في معالجة الأزمة المالية.

على ضوء ما سبق يمكننا طرح التوصيات التالية:

١. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية وأهمها معدلات النمو، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدلات الاستثمار...الخ.

٢. الحفاظ على الاستقرار السياسي، حيث تقل أهمية العوائد بالنسبة للمستثمر إذا لم يتوفر الاستقرار السياسي في البلد المعني.

٣. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للمصارف الإسلامية في هذه البلدان، من أجل كبح الحركة السريعة لرؤوس الأموال الدولية، ووضع حد للعمليات ذات الطبيعة المضاربية البحتة وربط فيما بينها.

٤. يجب أن يشمل نشاط جميع البنوك الإسلامية في شتى أساليب تنمية الاقتصاد، ولاسيما إنشاء المشاريع الصناعية أو التجارية بجهود خاصة، أو عن طريق المشاركة والمضاربة مع أطراف أخرى.

٥. ضرورة اعتماد البنوك الإسلامية على باقي صيغه التمويلية في تمويل مشاريعه من إجارة واستصناع وسلم وغيرها من أجل الابتعاد عن الشبهات في التركيز على صيغة المرابحة المصرفية فقط.

٦. أن يتبنى مثل هذه المواضيع علماء لهم خبرة في المعاملات من الناحية الفقهية للتأكد من مشروعيتها.

٧. التفكير في الإدارة الكفأة والموارد البشرية المدربة والملتزمة بالشريعة الإسلامية والمتفهمة لطبيعة رسالة ومعركة المؤسسات المصرفية الإسلامية.

٨. توفير نظام إعلامي قوي يسمح بزيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن البيانات في الزمان والمكان بما يسمح للمتعاملين بأخذ قرارات بناءا على حقائق الأوضاع وبعيدا عن الكتمان والتستر عن مواطن الخلل حتى يسمح بتحليل وتقدير وتوقع قيم كل المتغيرات والمخاطر المرتبطة بالنشاط.